مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

ملف حول

نقد بيداغوجية الادماج
التربية والقيم

العدد الثامن والأربعون - يوليوز 2011

الهدر المدرسي
وتدابير المخطط ألاستعجالي للحد منها

رشيدة براده/ المعهد الجامعي للبحث العلمي - الرباط

وبالاقتدار العلمي والعملي. الشيء الذي لا يتم بمعزل عن التحرر من أساليب التربية والتعليم التقليدية والعمل على التجديد في المضامين التعليمية وإحداث تطوير وتغيير في المناهج وطرائق التدريس وجعلها تتسم بالجودة اللازمة لإحداث نقلة نوعية في المجتمع والخروج من الأزمات التي تعصف به وتكبل قواه في اللحاق بمجتمع المعرفة وإكساب المتعلمين مهارات الإبداع والقدرة على المنافسة التي يتطلبها العصر.

غير أن المنظومة التربوية لا يمكنها بلوغ أهدافها، ما لم تتجاوز كل المعيقات التي تضعف من قواها وتحد من جهودها وتجنب الهدر والضياع للمال وللطاقة البشرية. ومن هنا كان مشكل التسرب أو الهدر المدرسي من المشكلات التي تؤرق العديد من الأنظمة التعليمية، وهو مشكل ما فتئ حجمه وآثاره تتسع يوما بعد يوم في منظومتنا التربوية، ومن ثمة كان السؤال عن التدابير والإجراءات والاستراتيجيات التي اتخذتها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في البرنامج الاستعجالي للقضاء على هذه الآفة أو على الأقل للحد من آثارها التي تنخر هيكل النظام التعليمي وتضعف جهوده؟

لقد غدت منظومة التربية والتعليم تحظى باهتمام كبير في عالم اليوم، باعتبارها وسيلة تنمية المجتمع وتطويره. فهي التي تُعد الناشئة وتُؤهلها للاضطلاع بتدبير وتسيير مختلف شؤون المجتمع وهياكله. ومن ثمة، فإن الأمر يحتاج إلى جعلها منظومة حديثة ومتطورة قادرة على إعداد النشء إعدادا يمكنه من مواجهة المشكلات التي يطرحها عصره، عن طريق تسليحه بالفكر التحليلي الناقد

أولا: مفهوم الهدر المدرسي

هناك مفاهيم كثيرة ترتبط بمفهوم الهدر المدرسي ينبغي استحضارها ونحن نحاول تحديد دلالته. منها التأخر الدراسي، التخلف الدراسي، التقهقر الدراسي، التعثر الدراسي، الفشل الدراسي، الرسوب الدراسي، الانقطاع الدراسي، والتسرب الدراسي. ولئن كانت هناك بعض الفروق الدقيقة بين هذه المفاهيم، إلا أنها كلها تعبر عن ظاهرة تستحق الاهتمام لأنها من جهة تشير إلى عدم التكيف الدراسي بالنسبة إلى المتعلم، ومن جهة ثانية، تهدد المنظومة التربوية بالفشل في تحقيق أهدافها، وتتسع آثارها ونتائجها لتشمل قطاعات عديدة في المجتمع. ومن هنا كانت هذه الظاهرة مثار اهتمام الباحثين للكشف عن أسبابها وطرائق الحد مها، خاصة بعد انتشارها بشكل كبير.

يعرف قاموس لوجيندر (R. Legendre) الهدر المدرسي (Déperdition scolaire) بأنه المغادرة المبكرة للممدرسين المسجلين في سلك من أسلاك التعليم أو برنامج دراسي[1]. في حين ينبه قاموس ميالاري (Mialaret .G) إلى وجوب عدم الخلط بين مفهوم الهدر المدرسي (Déperdition scolaire) والانقطاع الدراسي (Abandon scolaire)، فالانقطاع الدراسي يدل على كل مغادرة للمدرسة قبل إتمام فترة التمدرس الإلزامي بنجاح[2]. ويعرف التكرار أو الرسوب الدراسي بأنه بقاء التلميذ سنة أخرى إضافية يقضيها في القسم، مؤديا نفس العمل الذي كان يؤديه في السنة الماضية بالمدرسة. كما قد يعرف المكررون من التلاميذ بأنهم أولئك الذين يبقون في المرحلة الدراسية أكثر من سنة.

أما الفشل الدراسي (Echec scolaire) فيعرفه دو لاندشير (De Landsheere .G) بأنه الوضعية التي لم يتحقق فيها الهدف التربوي الذي تم تحديده في مجال عقلي أو معرفي أو وجداني أو حسي. حركي لأسباب ذاتية أو موضوعية[3].

أما التخلف الدراسي (Retard scolaire) فإنه لا يعني بالضرورة تخلف التلميذ عقليا. « والمعيار المتبع عادة في الحكم على التلميذ بأنه متخلف دراسيا هو الأخذ بعين الاعتبار عمره الزمني والفصل الدراسي الذي يوجد فيه. فيكون تقديرنا للتخلف الدراسي نتيجة مقارنة بين

1 - Renald Legendre (2005). Dictionnaire actuel de l'éducation, Guérin Montréal, p : 370

2- Gaston Mialaret (1979). Vocabulaire de l'éducation, P. U. F, Paris.

3 Gilbert De Landsheere (1979). Dictionnaire de l'éducation et de la recherche en éducation, P. U. F, Paris, p. 83

المستوى الذي يجب أن يكون فيه التلميذ حسب سنه ووفقا للتعليمات الرسمية، وبين المستوى الدراسي الحقيقي أو الفعلي الذي يتابع فيه دراسته»[4].

ثانيا: حجم المشكل وواقعه

يعتبر الهدر المدرسي من المشكلات التي تعاني منها منظومة التربية ويتجلى واقعه في مشكلي التكرار و الانقطاع:

أ. **التكرار**: ففيما يتعلق بالتكرار، فإنه على الرغم من أنه يبدو وسيلة من وسائل تدارك الفشل الدراسي وعامل من عوامل عدم انقطاع المتعلم عن المدرسة في بعض الأحيان، إلا أنه ليس أسلوبا ناجعا في تدارك التلميذ ما فاته من معلومات ومعارف مدرسية.

وهكذا نجد استفحال هذا المشكل بشكل كبير، فقد شكل عدد المكررين في الموسم الدراسي 2006/2005 ما يناهز 13%، وذلك في التعليم الابتدائي وحده، أي حوالي 492 ألف **تلميذا**. كما نجد أن عددهم في الإعدادي بلغ أكثر من ذلك أي حوالي 16%، أي ما يقرب 160 ألف تلميذا، وأكثر من ذلك في التعليم التأهيلي، حيث بلغ عددهم 110 ألف تلميذا.

وبالنظر إلى هذا العدد الضخم من التلاميذ الذين يكررون في مختلف المستويات التعليمية، فإنهم يحرمون حوالي 40 % من الأطفال غير المدرسين من ولوج مقاعد المدرسة[5]. كما أن التكرار يؤدي إلى استطالة الفترة التي يقضونها بالتعليم. فعوض أن يبقوا 6 سنوات، وهي المدة المقررة، فإن معدل بقائهم يصل إلى 6.7 سنوات. هذا فضلا عن أن ظاهرة التكرار تؤدي إلى عدم تجانس أعمار المتعلمين المتواجدين في الفصول الدراسية وما يستتبع ذلك من مشكلات سلوكية.

أما ظاهرة الانقطاع الدراسي، فإن الإحصائيات التي نشرها البنك الدولي سنة 2006 تبين أن الأطفال الذين ينهون تعليمهم الابتدائي بنجاح لا يبلغ سوى نسبة 47 % عام 1991، ونسبة و75 % سنة 2004. كما تبين إحصاءات أخرى أن منظومة التعليم تفقد سنويا حوالي 400 ألف تلميذا بسبب الانقطاع الدراسي.

إنه على الرغم من الإصلاح الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي شرع

4- د. أحمد أوزي (2006): المعجم الموسوعي لعلوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 62

5 – المجلس الأعلى للتعليم، حالة منظومة التربية و التكوين و آفاقها، التقرير التحليلي، ص.59.

في تطبيق مبادئه، إلا أن ظاهرة الانقطاع لم يتم القضاء عليها، فقد بقي حجمها يشكل في الابتدائي نسبة 5.7 %، وفي الإعدادي نسبة 13.6 %[6].

ب. **الانقطاع**: إن المشكل الآخر الذي تواجهه المنظومة التربوية يتجلى في ظاهرة الانقطاع المدرسي وعدم القدرة على الاحتفاظ بالتلاميذ لمدة أطول. إذ تبين بعض الإحصائيات التي نشرها البنك الدولي عام 2006 إلى أن نسبة الأطفال الذين ينهون التعليم الابتدائي هي 47% سنة 1991، و75% سنة 2004. وتشير إحصائيات أخرى بأن حوالي 400 ألف تلميذ سنويا ينقطعون عن الدراسة لعدة أسباب.

وعلى الرغم من الإصلاح الذي شرع في تطبيقه منذ سنة 2000 إلا أن ذلك لم يستطع معالجة الظاهرة. فقد ظلت هذه الظاهرة مستفحلة في الابتدائي بنسبة 5.7 % و13.6% في الإعدادي، مما يشكل استنزافا كبيرا للموارد المادية والبشرية. وقد قدر المجلس الأعلى للتعليم كلفة عدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة بنسبة 2% من الناتج الداخلي الخام[7].

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مشكلي التكرار والانقطاع الدراسي يختلف حجمهما باختلاف المناطق، فهما مشكلان يزداد حجمها في الأوساط القروية، وتتأثر بهما الفتيات على الخصوص.

ولمشكل الهدر المدرسي أبعادا عديدة، فهو من جهة يكلف الخزانة المالية للدولة نسبة2% من الناتج الداخلي الخام[8]. كما أن خطورته تظهر في إمكان ارتداد المنقطع عن الدراسة إلى الأمية بعد مرور بضع سنوات على مغادرته للمدرسة.

قد يفسر الهدر المدرسي في مستوى التعليم الإعدادي بعامل إعادة توجيه التلاميذ. غير أن هذا الأخير لا يؤدي إلى الهدر المدرسي مادام التلميذ ينتقل إلى متابعة برنامج دراسي آخر، فهو لم يغادر المدرسة نهائيا. وفي التعليم العالي قد يكون سببه الحصول على وظيفة أو عمل أثناء الدراسة.

إن المغرب يصنف ضمن الدول التي تعاني من نسب تكرار مرتفعة، خصوصا التكرار المبكر، مما جعله يحتل سنة 2000 المرتبة 83 حسب نسبة المكررين في القسم الأول ابتدائي

---

6 - المرجع السابق، الجزء الأول: إنجاح مدرسة للجميع، ص.28.

7 - تقرير المجلس الأعلى للتعليم ،الجزء الأول: إنجاح مدرسة للجميع،ص.28.

8 - نفس المرجع، ص.28.

من مجموع 105 دولة[9]. أما في التعليم الثانوي فنجد الأمر مختلفا، باعتبار أن نسبة التكرار تنخفض نسبيا في السنة الأولى (أقل من 10 % وترتفع في نهاية الأسلاك بسبب الامتحانات الموحدة لتصل أحيانا إلى أكثر من 30 %.

وتبعا لذلك فإن ظاهرة التكرار تطرح بعمق مشكل تدني المكتسبات المدرسية وتعثر التحصيل الدراسي الذي يمكن تفسير جانب كبير منه بعدم ملاءمة الطرائق البيداغوجية المطبقة وعدم ملاءمة المكتسبات التعليمية لحاجات التلاميذ من جانب آخر.

إن ظاهرة التكرار المدرسي تعتبر مؤشرا لتعثر النظام المدرسي وعدم تحقيق أهدافه، لأن التكرار ما هو، في واقع الأمر سوى إعادة إنتاج نفس الثغرات في التعلم السابق، ولا يمكن التخلص منه عن طريق جعل التلاميذ ينتقلون بسلاسة من مستوى لأخر. فهذا الحل ليس سوى تأجيل للفشل الدراسي للتلاميذ، بحكم تراكم العجز في التحكم في المعارف والمهارات الضرورية لكل مستوى دراسي. ومن هنا نجد أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين أوصى بضرورة إعادة النظر في أساليب التقويم وفي الطرائق البيداغوجية والسعي إلى توفير دعم بيداغوجي ونفسي - اجتماعي للمتعلمين وتعميم التعليم الأولي الذي من شأنه إمداد المتعلمين بالمكتسبات التعلمية الهامة التي تحقق لهم التمدرس الجيد في الأطوار التعلمية الموالية.

ثالثا: أسباب الهدر المدرسي

هناك أسباب عديدة تقود إلى الهدر المدرسي، فقد أكد تقرير المجلس الأعلى للتعليم، من خلال سؤال طرح على مدرسي التعليم الابتدائي أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى هذه الظاهرة في التعليم الابتدائي، وهي:

أ. بسبب عدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ نتيجة تفاوت الثقافة الأسرية وعدم استفادة الجميع من التعليم الأولي، فإن التعليم الابتدائي يعاني خصوصا في السنة الأولى من نسب عالية في التكرار تصل إلى 18%، لكنها تنخفض تدريجيا لتصل إلى 10 % في نهاية السلك الابتدائي[10] (...؟).

ب. الصعوبات العائلية حسب 72% من المدرسين، 23% منهم وضعوه في المرتبة الأولى؛

ج. العامل الثاني وهو التكلفة المالية للتمدرس، حسب 67% من المدرسين. من بينهم

---

9 – نفس المرجع، ص.60 .

10 تقرير المجلس الأعلى للتعليم ،الجزء الأول: إنجاح مدرسة للجميع، ص.28

36% وضعوا هذا العامل في الدرجة الأولى. كما يعتبر عدم الاهتمام بالمدرسة عاملا هاما يؤدي كذلك إلى الهدر المدرسي، فقد ذكره 57% من المدرسين العاملين في الوسط الحضري، و44% من المدرسين العاملين في الوسط القروي؛

د. اشتغال الأطفال ومساهمتهم في الأنشطة الأسرية للأسرة يعتبر عاملا آخر من العوامل المؤدية إلى الهدر المدرسي فقد أشار إليه المدرسون بنسبة 39%؛

ه. بُعد المدرسة عن المنطقة السكنية بنسبة 37%؛

و. التكرار لأكثر من مرة عامل يبرر مغادرة المدرسة بالنسبة للأطفال لكنها ذات أهمية أقل من العوامل السالفة الذكر[11]؛

ز. انتشار بعض العادات الاجتماعية التي تعتبر البيت هو المكان الطبيعي للفتيات إذا بلغن سنا معينا؛

ح. كما تعود أسباب الظاهرة أيضا إلى خوف الأهالي على بناتهن لبُعد المؤسسة التعليمية عن أماكن السكن، أو بسبب غياب المرافق الصحية بالمدارس التي يتابعون فيها دراستهم؛ لهذا، فإن الفتيات على وجه الخصوص أكثر تأثرا بظاهرة التسرب الدراسي في العالم القروي.

ط. عدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ نتيجة تفاوت الثقافة الأسرية وعدم استفادة الجميع من التعليم الأولي، مما جعل التعليم الابتدائي يعاني خصوصا في السنة الأولى من نسب عالية في التكرار تصل إلى 18%. لكنها تنخفض تدريجيا لتصل إلى 10 % في نهاية السلك الابتدائي.

إن هذه الأسباب كلها جعلت المغرب يصنف كما أشرنا إلى ذلك من قبل ضمن الدول التي تعاني من نسب تكرار مرتفعة، خصوصا التكرار المبكر، مما جعله يحتل سنة 2000 المرتبة 83 حسب نسبة المكررين في القسم الأول ابتدائي من مجموع 105 دولة[12]. أما في التعليم الثانوي فنجد الأمر مختلفا، باعتبار أن نسبة التكرار تنخفض نسبيا في السنة الأولى (أقل من 10 % وترتفع في نهاية الأسلاك بسبب الامتحانات الموحدة لتصل أحيانا إلى أكثر من 30 %.

11- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم (2008): حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، الجزء الرابع: هيئة ومهنة التدريس، التقرير السنوي، ص76

12 – نفس المرجع، ص.60 .

إن هذا الأمر جعل بعض الملاحظين يذهبون إلى القول بأن المدرسة لم تتوطن أو لم يتم استنباتها بالقدر الكاف في الوسط القروي الذي تعرف فيها ظاهرة التسرب انتشارا كبيرا. فهناك عوائق موضوعية عديدة تحول دون تجذير المدرسة بهذا الوسط، أهمها:

أ. تشتت الدواوير؛

ب. غياب التجهيزات الضرورية، كالطرق والماء والكهرباء والمرافق الصحية وسكن المدرسين، إلخ.

ج. عجز الجهة المسؤولة عن توفير التاطير البيداغوجي اللازم واكتفائها بالوسائل المتاحة، كاللجوء إلى الحلول الترقيعية، مثل إقامة الأقسام المشتركة بشكل غير محدود في الزمان والمكان، وإنما أصبح قاعدة، مما يشجع على التسرب في حد ذاته. ومما يؤكد ذلك، أن نسبة شيوع الأقسام المشتركة بلغ في المجال القروي لأكاديمية مراكش وحدها ما يقرب من 42% عام 2006. أما على المستوى الوطني فإنه يصل في التعليم الابتدائي سنة 2007 إلى حوالي 28441 أي بنسبة 22%. ويتركز جلها في الوسط القروي[13].

رابعا: تدابير المخطط ألاستعجالي للحد من ظاهرة الهدر المدرسي

1 .تدابير البرنامج الاستعجالي

بالنظر إلى التدابير التي اتخذها البرنامج الاستعجالي للحد من ظاهرة التسرب المدرسي، نجد أن أول خطة من الخطط الأربعة التي سطرها في أهدافه لتحقيق الجودة وإنجاح المدرسة المغربية، وضمان الظروف المساعدة على التعلم ومتابعته ترتبط ارتباطا قويا بالحد من ظاهرة التسرب المدرسي، وتتجلى هذه الخطة في:

«التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة: وربط ذلك بتعميم التعليم الأولي».

ومن أجل بلوغ ذلك، فإنه اتخذت جملة من التدابير الرامية إلى تأهيل المؤسسات التعليمية بما يحقق الظروف الملائمة فيها للتعلم وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال، خاصة منهم الفئات التي كثيرا ما «تقصى» من متابعة الدراسة، إما بسبب إعاقتها، أو بسبب هشاشة وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية. ثم القيام بمراجعة المناهج الدراسية وتطوير أساليب

13 – محمد ولد دادة 2008 ، واقع مهنة التدريس بقطاع التعليم المدرسي، مكامن القوة و الضعف، سلسلة الخدمات التربوية والإدارية، منشورات صدى التضامن، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ص.24

التدريس واستخدام تكنولوحيات الإعلام والاتصال في سيرورات التعلم، بهدف تحسين جودة المكتسبات التعلمية للمتعلمين. وكذا القيام بدعم جودة الحياة المدرسية بالاهتمام بالصحة المدرسية وتوفير الأمن بالمؤسسات التعليمية[14].

ومن أجل القيام بالأجرأة الفعلية لهذه الخطة، فإن البرنامج الاستعجالي فصل التدابير التي ينبغي القيام بها لتحقيق ذلك في (13 مشروعا)، فصلها في الآتي:

1 – تطوير التعليم الأولي؛

2 –توسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي؛

3 –تأهيل المؤسسات التعلمية؛

4 –تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي؛

5 –محاربة التكرار والانقطاع عن الدراسة؛

6 –الارتقاء وتطوير التربية البدنية والرياضة المدرسية؛

7 –إنصاف الأطفال والجماعات ذوي الاحتياجات الخاصة؛

8 –تطوير العدة البياغوجية؛

9 –مراجعة المناهج؛

10 –.إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سيرورات التعلمات؛

11 –تحسين نظام التقويم والإشهاد؛

12 –تحسين جودة الحياة المدرسية؛

13 –دعم الصحة المدرسية والأمن الإنساني[15].

يعتبر البرنامج الاستعجالي أن « تعميم ولوج الأطفال إلى التعليم والاحتفاظ بهم في المنظومة التربوية حتى نهاية مرحلة التمدرس الإلزامي، رهانا كبيراً بالنسبة لإصلاح منظومة التربية والتكوين»[16]. ومن هنا تصدت لاتخاذ للقيام بمختلف التدابير الكفيلة بكسب الرهان.

14- المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي 2009 ـ 2012، ص. 7

15- المرجع السابق، ص. 10

16- المرجع السابق، ص. 11

1.» تطوير العرض التربوي للتعليم الأولي، الذي يسهم بصورة كبيرة في الاحتفاظ بالتلاميذ، وفي محاربة الفشل الدراسي، إضافة إلى أن هذا العرض ينعكس بصفة إيجابية، على النمو النفسي والمعرفي للطفل»[17].

«وجاء في الحصيلة المرحلية للبرنامج الاستعجالي أن مؤشرات التمدرس عرفت ارتفاعا ملحوظا بصفة إجمالية، حيث بلغت نسبة التمدرس 94.9% للفئة العمرية 6 - 11 سنة مقابل 91.4% سنة 2007 - 2008 و75.4% للفئة العمرية 12 - 14 سنة مقابل 71.3 % سنة 2007 – 2008 و50.4% للفئة 15 - 17 سنة مقابل 48.1% سنة 2007 / 2008 وأبرزت الحصيلة أنه تم تسجيل انخفاض مهم في نسب الهدر المدرسي بالأسلاك التعليمية الثلاثة، حيث انتقل من 4.6% إلى 3.3% بالتعليم الابتدائي ومن 13.1% إلى 12.9% بالثانوي الإعدادي، ومن 15% إلى 13% بالثانوي التأهيلي، وانتقال نسبة النجاح في الامتحانات من 45.02% سنة 2007 - 2008 إلى 51.67% سنة 2010 - 2009 لدى التلاميذ المدرسين بزيادة في عدد التلاميذ الناجحين بلغت 31.000 تلميذ»[18].

لقد سعى البرنامج الاستعجالي حسب توقعات وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر والبحث العلمي إلى التخفيف من ظاهرة الهدر المدرسي بنسبة 80 %هذه السنة أي 2010 وذلك بتنفيذها لعدة مقاربات تربوية موازية للجهود الأخرى، من مثل صيغة الأستاذ الكفيل ومشروع من التلميذ إلى التلميذ والتتبع الفردي للتلاميذ ولجان اليقظة ومراكز الاستماع في المؤسسات التعليمية

2.جهود التربية غير النظامية وفرصة إدماج الأطفال واليافعين المنقطعين عن الدراسة

لما كان الحق في التربية والتعليم أمراً منصوصاً عليه في دستور المملكة المغربية، فإن الميثاق الوطني للتربية والتكوين اعتبر محو الأمية والتربية غير النظامية دعامته الأساسية الثانية. هذا، فضلا عن التزام المغرب في الملتقيات الدولية العالمية بتحقيق التربية والتعليم لجميع أطفاله، مثل مؤتمر التربية للجميع الذي انعقد في جومتيان عام 1990، ومؤتمر داكار عام 2000 حول حقوق الطفل والذي تم توقيعه سنة 1993. والخطة الوطنية للطفولة (2006 . 2015) مغرب جدير بأطفاله.

17- المرجع السابق، نفس الصفحة.

18- ارتفاع مؤشرات التمدرس إلى 94,9 % وانخفاض نسب الهدر المدرسي إلى 3,3%. (تصريح وزير التربية الوطنية أمام مجلس الحكومة)، جريدة العلم بتاريخ 2010/09/19

انطلق برنامج التربية غير النظامية الذي يوفر فرصة ثانية للتربية والتكوين للأطفال واليافعين المنقطعين عن الدراسة في الموسم الدراسي 1997 ـ 1998 وكانت أمامه ما يناهز مليونين من الأطفال ما بين 8 و16 سنة خارج المدرسة، وأعداد أخرى تغادر المدرسة سنويا بسبب الهدر المدرسي، دون أن يكون هناك اهتمام بهذه الشريحة من الأطفال سواء من لدن منظومة التربية والتكوين او من لدن برامج محو الأمية.

تؤكد خريطة عدم تمدرس الأطفال وجود حوالي 1.018.000 طفل ما بين 9 و 15 سنة خارج المدرسة، أي ما نسبته 22% من أطفال هذه الفئة العمرية. كما أن هناك حوالي 200.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا قبل إتمام التعليم الابتدائي. ومن هنا اتجهت جهود التربية غير النظامية إلى:

أ. المساهمة في تعميم التعليم الإجباري، وفي القضاء على الأمية من المنبع؛

ب. إدماج المستفيدين في أسلاك التعليم النظامي، أو في مسالك التكوين المهني أو في الحياة العملية؛

ج. انخراط وتعبئة الجمعيات ومكونات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التربية للجميع من خلال إطار تشاركي.

وبدخول البرنامج الاستعجالي للوزارة حيز التنفيذ، انصرفت برامج التربية غير النظامية في ثلاثة توجهات رئيسية، وهي:

أ. النهوض ببرنامج مدرسة الفرصة الثانية؛

ب. المواكبة المدرسية؛

ج. تعزيز اليقظة التربوية وإذكاء روح المبادرة والمسؤولية الأخلاقية.

هذا، وقد تم توظيف العديد من الوسائل لهذا الغرض:

أ. خلايا اليقظة المحدثة بالمدارس؛

ب. عملية إحصاء الأطفال الغير ممدرسين من طرف نظرائهم المدرسين (من الطفل على الطفل)[19].

إن مختلف هذه الإجراءات التي تمت لتشجيع التمدرس عملت حسب حصيلة البرنامج الاستعجالي على الرفع من مؤشرات التمدرس بشكل ملحوظ، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

19- المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية، مديرية التربية غير النظامة، مطوية 2008 ـ 2009.

جدول (1) يبين ارتفاع مؤشرات التمدرس

الفئة العمرية	نسبة التمدرس	نسبة التمدرس 2007.2008
11.6	94.9%	91.4%
14.12	75.4%	71.3%
17.15	50.4%	48.1%

لقد بلغت نسبة التمدرس بصفة إجمالية 94.9% للفئة العمرية 6 - 11 سنة مقابل 91.4% سنة 2007 - 2008 و75.4% للفئة العمرية 12 - 14 سنة سنة مقابل 71.3 % سنة 2007 – 2008 و50.4% للفئة 15 - 17 سنة مقابل 48.1% سنة 2007 – 2008.

كما بينت النتائج وجود انخفاض هام في نسب الهدر المدرسي بالأسلاك التعليمية الثلاثة، فقد انتقل مستوى الهدر المدرسي من 4.6% إلى 3.3% بالتعليم الابتدائي ومن 13.1% إلى 12.9% بالثانوي الإعدادي، ومن 15% إلى 13% بالثانوي التأهيلي.

وقد رافق ذلك انتقال نسبة النجاح في الامتحانات من 45.02% سنة 2007 - 2008 إلى 51.67% سنة 2009 - 2010 لدى التلاميذ المدرسين بزيادة في عدد التلاميذ الناجحين وصلت إلى 31.000 تلميذ[20].

جدول (2) يبين انخفاض مستوى الهدر المدرسي في الأسلاك التعليمية الثلاثة

أسلاك التعليم	2008.2007	2010.2009
التعليم الابتدائي	4.6%	3.3%
الثانوي الإعدادي	13.1%	12.9%
الثانوي التأهيلي	15%	13%

خلاصة

من خلال المعطيات السابقة تتضح الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي للحد من ظاهرة الهدر المدرسي. غير أنه بالرغم ذلك ، فإن هذه الظاهرة لازالت تعرف نسبا عالية داخل المؤسسات التعليمية، وأصبحت تشكل عائقا يحد من فعالية التنمية البشرية، مما له بدون شك انعكاس سلبي كبير على النسيج

20 – المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي لسنة 2008، الجزء الثالث، المرجع السابق.

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل ملموس ويحد من طموحات وزارة التربية الوطنية في تجويد منظومة التربية والتكوين.

إن ظاهرة الهدر المدرسي ظاهرة معقدة تتداخل فيها عدة عوامل مترابطة ومتفاعلة فيما بينها. ولا يمكن التغلب عليها ما لم تتم معالجة كل العوامل المسببة لها. وإن انتشارها لهو مؤشر واضح على اختلال بنيات منظومة التربية والتكوين. مما يقتضي مراجعة دقيقة لكل عناصر بنياتها المساهمة في أدائها، والبحث فيما إذا كان السبب يعود إلى المدرسين أم إلى الطرائق البيداغوجية أم إلى المضامين الدراسية أم إلى المتعلم نفسه وظروفه النفسية والاجتماعية والاقتصادية أم إلى كل هذه العوامل وغيرها مما ينبغي استقصاؤه وتحديدهلاتخاذ الإجراءات الضرورية للوقاية من آثاره.

المراجع

1 - المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم (2008): التقرير السنوي، حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، الجزء الرابع: هيئة ومهنة التدريس.

2 - المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم (2008): حالة منظومة التربية و التكوين وآفاقها، التقرير التحليلي.

3 - محمد ولد دادة(2008): واقع مهنة التدريس بقطاع التعليم المدرسي، مكامن القوة و لضعف، سلسلة الخدمات التربوية والإدارية، منشورات صدى التضامن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

4 - المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التقرير التركيبي للبرنامج ألاستعجالي 2009 ـ 2012.

5 - المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية، مديرية التربية غير النظامية، مطوية 2008 ـ 2009.

6 - د. أحمد أوزي (2006): المعجم الموسوعي لعلوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

7 - Renald Legendre .(2005) Dictionnaire actuel de l'éducation ,Guérin Montréal.

8 - Gilbert De Landsheere (1979). Dictionnaire de l'éducation et de la recherche en éducation, P. U. F, Paris.

9 - Gaston Mialaret (1979). Vocabulaire de l'éducation, P. U. F, Paris.